المؤسسات الدستورية من ناحية أخرى. ثانيا: التراجع المنظم في ثقة قادة الرأي ليس فقط في المجلس الحالي، بل في مؤسسة مجلس النواب بصفة عامة.

وينعكس عدم اهتمام قادة الرأي وانحدار ثقتهم في أداء المجلس الحالي بانقسام المستجيبين حول تأييدهم لاستمرار المجلس حتى نهاية ولايته الدستورية، إذ عبر ٤٢% من المستجيبين عن تأييدهم لحل المجلس الحالي الآن، أي قبل نهاية ولايتـــه، مقابـــل ٥٣% عبروا عن تأييدهم في استمرار المجلس حتى نهاية ولايته.

الشكل (١١) المستجيبون حسب تأييدهم لحل مجلس النواب الحالي أو استمراره حتى نهاية ولايته

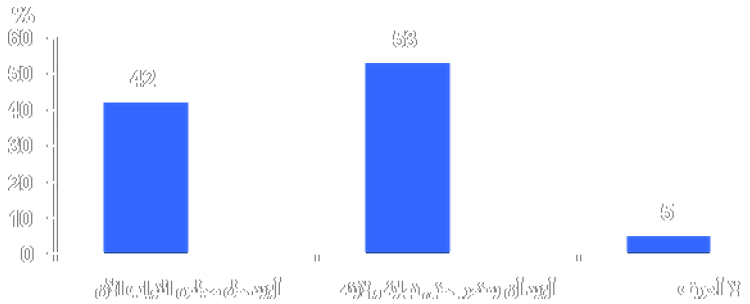

كما أن أكثرية المستجيبين من المؤيدين لحل مجلس النواب الحالي أفادت بنسبة ٨٨% أنها مع إجراء انتخابات مبكرة خلال الأربعة أشهر التالية لحل المجلس، مقابل ١٢% لا يؤيدون ذلك.

الشكل (١٢)

المستجيبون المؤيدون لحل المجلس الآن حسب تأييدهم لإجراء انتخابات مبكرة

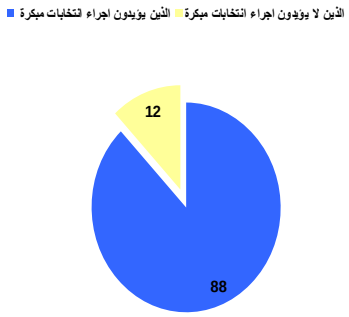

وينعكس التقييم السلبي لأداء مجلس النواب الحالي أيضاً على مدى ثقة قادة الرأي العام "بمؤسسة مجلس النواب"، إذ أفاد ٤٢% من المستجيبين بأنهم يثقون بهذه المؤسسة وبدرجات متفاوتة: (كبيرة، متوسطة، قليلة). وعند مقارنة هذه الثقة بالثقة بمؤسسات مختلفة في إطار الدولة والمجتمع الأردني، تظهر النتائج أن قادة الرأي العام لهم ثقة اكبر في المؤسسات التالية: دور العبادة،

والقضاء، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، والنقابات المهنية، والصحافة اليومية المحلية، والحكومة، ومجلس الأعيان، ورجـــال الدين، والنقابات العمالية، وجبهة العمل الإسلامي، والصحافة الأسبوعية المحلية. كما تظهر النتائج أن قادة الرأي يثقون فقط بمجلس النواب أكثر من ثقتهم بالأحزاب السياسية باستثناء جبهة العمل الإسلامي.

الشكل (١٣) ثقة قادة الرأي العام في مؤسسات وهيئات رسمية وغير رسمية

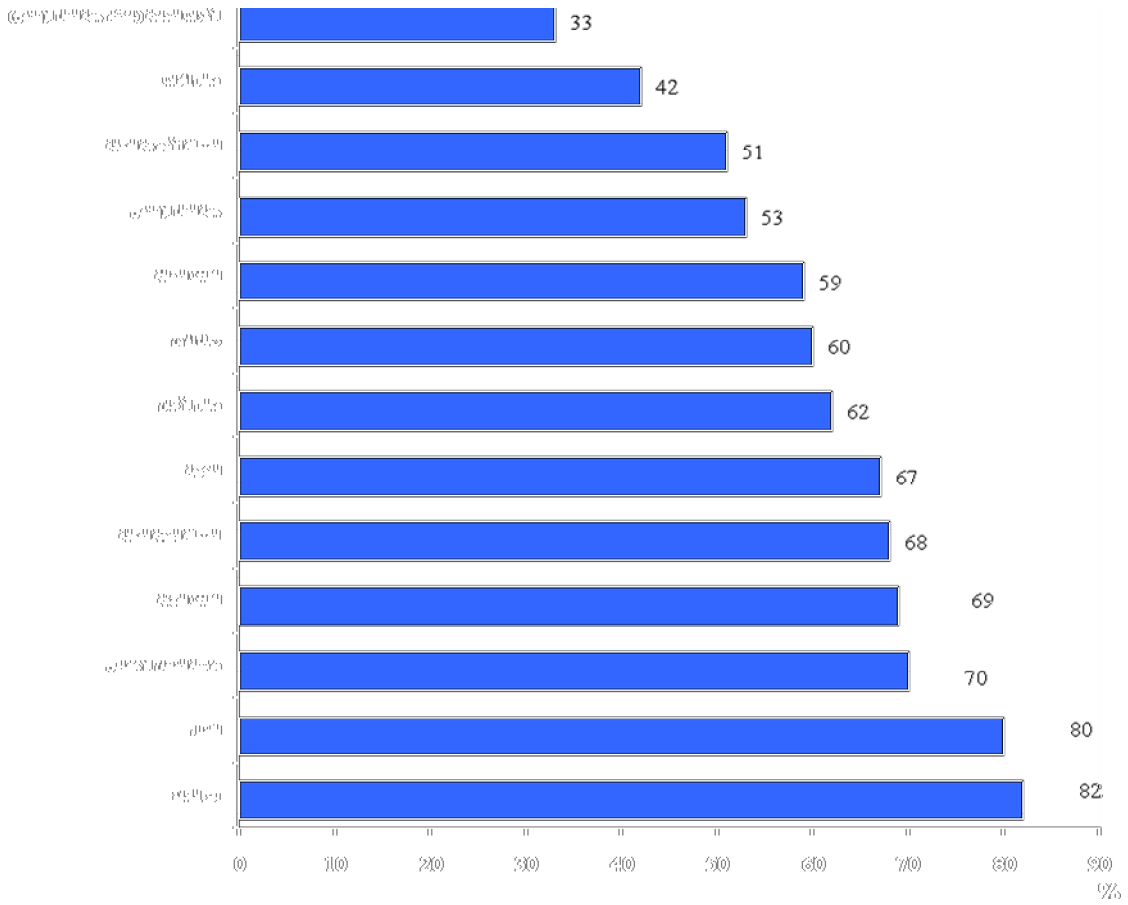

كما أظهرت النتائج أن لدى قادة الرأي تصورات محتملة لتحسين أداء مجلس النواب بصفة عامة ولتعزيز دوره فـــي القيـــام بمهامه الدستورية. فمن ناحية أظهرت النتائج اتجاهات قادة الرأي نحو النظام الانتخابي الأفضل لتعزيز دور المجلس وأكثـــر الأنظمة الانتخابية التي تنتقص من قيام المجلس بمهامه الدستورية. وذكر المستجيبون من قادة الرأي العام، وبنسبة ٢٦%، أن قانون القائمة على مستوى الدائرة الانتخابية الذي كان معمولاً به في الأردن عام (١٩٨٩) هو أفضل نظام لتعزيز دور مجلس النواب في القيام بمهامه الدستورية، فيما اعتقد ربع مستجيبي عينة قادة الرأي بأن قانون القائمة النسبية على مستوى البلاد هو أفضل نظام انتخابي لتعزيز دور المجلس، وتوافق ١٥% بـــأن القانون المعمول به حالياً (الصوت الواحد) هو أفضل قـــانون لتعزيز دور المجلس في القيام بمهامه الدستورية. أما على صعيد أكثر الأنظمة سلبية على أداء المجلس، فقد أفاد ٥٤% من